

علي النصف وجعل الفقيه ابو الليث الخمسة والستة  
في المائة من الجوز عفوا ولو وجد نصف الجوز خاويا  
مع في النصف الذي به لب بنصف الثمن وهو الاصح انتهى  
**قوله** باع مشتراه ورد عليه بعيب بقضاردي علي بايعه  
لما اذا اقر بالعب وامتنع من القبول فرد عليه القاضي  
جبرا كما اذا انكر العيب فاشتره بالبينة او النكول عن  
اليمين او بالبينة علي اقراره البايع بالعب مع انكاره الاقرار  
به فانه يرد علي بايعه في الصور الاربع يكون القضا  
فسخا فيها **قوله** لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرد  
محتجا الي القضا بل يرد عليه باقراره بالعب فلا يكون  
له ان يرد علي بايعه اقول يتعين حمله علي ما اذا اقر  
ولم يمتنع من الرد بالعب الذي اقره لانه اذا امتنع  
من الرد مع اقراره بالعب فرده القاضي جبرا كان فسخا  
فيرده علي بايعه لا اقالة لم يمتنع الرد كما في التبيين **قوله**  
غاية الامر انه انكر قيام العيب فلزم التناقص اي ثبوت  
ما انكره بالبينة او النكول **تنبيه** لو قال البايع الثماني  
بعد الرد بالقضا ليس به عيب لا يرد علي البايع  
للول بالاتفاق كما في الفتح **قوله** اما اذا رد قبله  
فلا فرق بينهما اي بين قبوله في المبيع الثاني الرد  
علي بايعه وقد اوضحه بقوله سواء كان في اخره ولكنه  
ليس علي عمومه في جميع الاشياء بل في غير العقار اما

في العقار

في العقار فلا يظهر انه بيع جديد في حق البايع الاول  
لان العقار يجب بيعه قبل القبض فليس له رد عليه بايعه  
لان المشتراء بعد ما باعه كما في التبيين **قوله** لان الرد  
بالعب قبل القبض فسرخ من الاصل اي لان بيع المبيع  
قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله مبيعا جديدا في حق  
غيره فاجعل فسخا في غير العقار اما فيه فالظاهر انه بيع  
جديد كما ذكرناه عن التريجي **قوله** بل يبرهن على ثبوت  
العيب كيفية اثباته ان يقيم البينة او الاعلي وجد ان  
العيب عنده اي المشتري لم يحتاج الي اقامة البينة  
علي انه كان عند البايع **قوله** او يحلف صورة التحليف  
ان يحلف البايع ان هذا العيب لم يكن فيه عنده وذلك  
بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عنده اي  
المشتري واذا لم يقيم بينة علي ثبوته عنده ليس له تحليف  
البايع في الإرجع لان التحليف يترتب علي دعوي صحجة  
ولا تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام  
العيب عنده كما في التبيين وسيد كره المصنف في مسئلة  
البايع العبد **قوله** وان غاب شهوده دفعه ان حلف  
بايعه يعني وقد اقام البينة علي ثبوت العيب عنده  
اي المشتري كما ذكرناه وغاب شهود قيامه عند البايع  
فيحلف **قوله** لانه حجة في الزام العيب تيد بالزام العيب  
لان النكول ليس حجة في الخرد والتمسك بالاجماع

Copyrighted by King Fahd University